حلقة نقاشية حول قطاع الكهرباء في البصرة

□ البصرة / وكالات

عقد مركز علوم دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة حلقة نقاشية بعنوان رؤية مستقبلية لقطاع الكهرباء في العراق للباحث المدرس امجد صباح عبد العال من قسم الدراسات الاقتصادية .

وقال مصدر في الجامعة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن البحث تطرق للمشكلات التي تواجه هذا القطاع وللحلول التي يمكن أن تسهم في تطوير أدائه، مشيرا إلى أن القطاع الكهربائي عانى من مشاكل عديدة بعد عام ٢٠٠٣ تمثلت في عمليات التخريب والنهب والسلب التي طالت معظم المنشات الكهربائية وتخريب خطوط الضغط العالي فالوضع الأمني غير المستقر والنقص في المستلزمات الكهربائية ونقص الوقود في المحطات فضلا عن تقادم المحطات بفرعها الإنتاجي وشبكات النقل التوزيعي.

وأوضح عبد العال أن هذه المشكلات أثرت بصورة مباشرة على قدرة التوليد من جانب وزيادة الطلب المحلي من جانب آخر إذ بلغ معدل توليد الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٤ حوالي ٣٨٢٨ ميغا واط وارتفع إلى ٤٠٩٣ ميغا واط عام ٢٠٠٧ أي بنسبة ٦,٩٪ في حين زاد الطلب الكلي من ٥٤٤٢ ميغا واط عام ٢٠٠٤ الى ٧٨٣٩ ميغا واط عام ٢٠٠٧ وبلغت نسبة العجز في الطاقة الكهربائية ٤٨ ٪ عام ٢٠٠٨.

وتابع وفي سياق سعي الدولة إلى معالجة هذا العجز لجأت إلى تأجير مجموعة من الخطوط الكهربائية من إيران وتركيا إضافة إلى تأجير بارجتين تركيتين ولكن هذه الحلول وقتية لم تفلح في التخفيف من حدة انقطاع التيار الكهربائي حيث بلغت ساعات القطع في كثير من المحافظات الى ١٨ ساعة يوميا.

واعتبر عبد العال إن الحل الأمثل هو توقيع عقود مع شركات الكهرباء العالمية مثل جنرال اليكتيريك وسيمنس لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية.

أكدت أن سياستها الاستخراجية لن تتأثر مستقبلاً

النفط: وضع خطة لحل أزمة نقص الوقود في المحطات الكهربائية

□ بغداد / وكالات

أكدت وزارة النفط أن سياستها الإستراتيجية في تنمية القدرة الاستخراجية لن تتأثر بتغيير الوزراء، مبينة أنها تعتمد خطة إستراتيجية طويلة الأمد لتطوير القطاع النفطي في البلاد.

وقال وكيل الوزارة عبد الكريم حطاب لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)،إن "وزارته مهنية ولا علاقة لها بالتغيرات السياسية التي تحصل في البلاد"، مبينا أن "الوزارة تعمل وفق آليات علمية للنهوض بواقع الاستخراج النفطي لرفع القدرة الاقتصادية في البلاد".

وأوضح حطاب أن "عمل وزارة النفط في المرحلة السابقة كان تنظيميا"، لافتا إلى أن "المرحلة المقبلة في الحكومة الجديدة ستنطلق الوزارة من حيث ما انتهت الحكومة الحالية".

وكان رئيس الحكومة المكلف نوري المالكي أكد في مؤتمر صحافي له أمس على عزمه لاستحداث منصب نائب له ليتولى شؤون الطاقة بهدف النهوض بواقع النفط والكهرباء في البلاد.

وبين حطاب أنه "في السابق كان التحرك من الصفر، أما الآن فالوزارة وضعت بمشاركة الخبراء والمسؤولين أسسا متينة وعالمية للنهوض بواقع الثروة النفطية التي تعد العمود الأساس للتنمية الاقتصادية في البلاد".

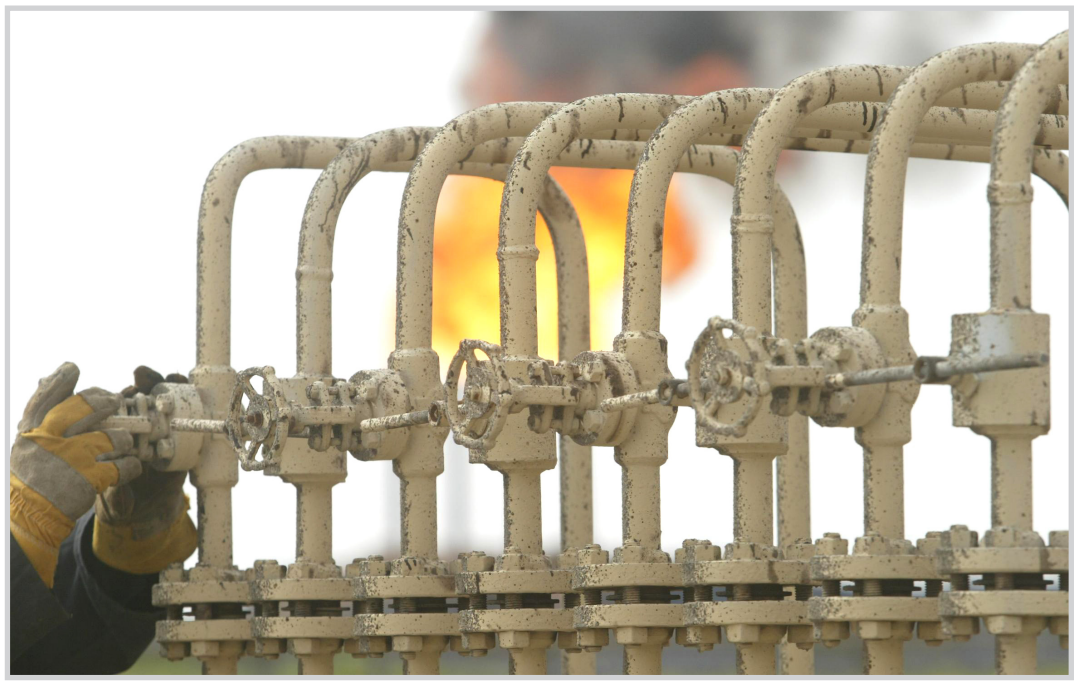

وكشفت وزارة النفط في أيلول الماضي عن أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ 505 مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ 66 حقلا نفطية، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو 143 مليار برميل.

وفشل مجلس النواب السابق في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي في البلد في حال إقراره، ويرى عدد من الخبراء المعنيين بالدراسات النفطية أن العراق يفتقد حتى الآن إلى سياسية نفطية واضحة المعالم.

وأجرى العراق العام الماضي جولتي تراخيص لاستثمار حقوله النفطية أسفرت عن فوز شركات عالمية عدة من جنسيات مختلفة بتطوير عشرة حقول في مناطق مختلفة، بعدها أقام جولة ثالثة للتراخيص النفطية.

ويسعى العراق إلى الوصول بإنتاجه النفطي في غضون الأعوام الستة المقبلة مابين 10 و 12 مليون برميل يوميا، وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها النفطية اليومية بعد استحصال الموافقة من منظمة النفط العالمية أوبك.

في غضون ذلك كشفت وزارة النفط عن وضعها خارطة طريق لتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية، مبينة أن الوزارة انتهت من إعداد دراسة عن حاجة المحطات الكهربائية من الوقود.

وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "أزمة وقود المحطات الكهربائية لن تكرر في المستقبل بعد انتهاء العمل بدراسة مشتركة قامت بها وزارات النفط، والكهرباء،والنقل لتوفير احتياجات محطات الكهرباء في البلاد من مادة الوقود".

وأضاف جهاد أن "تولي حسين الشهرستاني لحقيبتي النفط والكهرباء في الفترة الماضية أزال الكثير من العقبات التي كانت تقف أمام توفير الكهرباء".

وتابع جهاد "نأمل أن تكون المرحلة المقبلة أكثر توسعاً في التنسيق ومعالجة المشاكل الفنية بين وزارتي الكهرباء والنفط الحيويتين بما يوفر الطاقة الكهربائية".

وأشار إلى أن "قدرة الوزارة على توفير الوقود للمحطات الكهربائية تنامت بالفترة الأخيرة لعدة أسباب أبرزها تحسن الوضع الأمني في البلاد بشكل واضح".

وكان المالكي قد ذكر في مؤتمر صحفي عقده في بغداد أن الحكومة الحالية وضعت اللبنات الرئيسية لتوفير الطاقة في البلاد، وأشار إلى أن المرحلة المقبلة ستعطى الكهرباء أولوية بعد تحسن الوضع الأمني في البلاد.

وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت في وقت سابق عن أن الحل النهائي لازمة الطاقة الكهربائية في البلاد يكمن بالعمل وفق نظام الخصخصة الحكومية من خلال رفع الأجور للدور السكنية والمعامل التي تستهلك طاقة كهربائية.

ويرى اختصاصيون في وزارة الكهرباء أن هناك فشلا حقيقيا في انجاز بعض مشاريع الطاقة الكهربائية، وهناك ضعفا في التخطيط خلال السنوات الماضية في مجال إعادة التأهيل إلى جانب بناء محطات الطاقة الكهربائية تتحمله وزارة الكهرباء. ويعاني العراق منذ تسعينيات القرن الماضي من تذبذب في التيار الكهربائي، بسبب قدم محطات توليد الطاقة الكهربائية، وازدادت معدلات انقطاع التيار الكهربائي خلال السنوات الماضية وهو ماعزته الحكومة إلى عدم قدرها على تنفيذ مشاريع للطاقة بسبب تردي الوضع الأمني في بعض المحافظات

مراقبون: مطالبات المالية بتقليص المصارف الخاصة غير مجدية

□ بغداد / وكالات

ذكر مراقبون أن مطالبات وزارة المالية للبنك المركزي العراقي بتقليص عدد المصارف الخاصة لن يدعم تقدم البلاد في التعاملات المصرفية.

وقال عامر ساهر القيسي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "مطالبات وزارة المالية المستمرة للبنك المركزي بتقليص ودمج عدد المصارف الخاصة لن تدعم العراق نحو اقتصاد حر وغير مقيد بروتين حكومي كما هو حال التعاملات المصرفية (القديمة) التابعة لوزارة المالية".

وأشار إلى أن "الدول التي تريد تقيم أداءً مالياً تنظر إلى توسع مصارفها التي تعمل وفق إجراءات قانونية وعلمية ملموسة".

وبين أن "سماح البنك المركزي بزيادة المصارف الخاصة لم يكن عشوائياً وإنما اشتغل على خارطة طريق أنضجت التعاملات المصرفية في البلاد".

وأعلنت وزارة المالية العراقية في ١٩ أيار الفائت عن تشكيل لجنة لتطوير وتنظيم عمل المصارف الخاصة في البلاد، مشيرة في الوقت نفسه إلى وجود تخوف من إيداع الأموال في هذه المصارف.

ونفى البنك المركزي في ٢٤حزيران/يونيو أن يكون وضع المصارف العراقية الخاصة بخطر حسب ما تؤكده وزارة المالية باستمرار.

من جهته قال الخبير الاقتصادي عبد القادر البنية لـ(آكانيوز) إن "الأداء المصرفي الخاص بدأ يظهر تفوقاً واضحاً في تعاملاته النقدية بسبب إتباعه خططا جديدة تتلاءم مع طبيعة التطورات التي طرأت على البنية العلاقات الاقتصادية بين دول العالم".

وأوضح أن "الدعوات إلى تقليص عدد المصارف الخاصة سيربك عملية الأعمار والبناء كون شركات كثيرة أودعت أموالها الاستثمارية لدى تلك المصارف بسبب سهولة التعاملات النقدية فيها المقيدة وفق الأنظمة العالمية المالية الشاملة".

وبين أن "وزارة المالية تحاول حصر التعاملات النقدية على مصارفها الحكومية وهذا غير مقبول بسبب الانفتاح النقدي الذي طرأ على العراق والذي لا يتوافق مع التقييد والضوابط الروتينية التي تتبعها وزارة المالية".

ويبلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة مليار و٦٠٠ مليون دولار حاليا، عدا ما تملكه فروع المصارف العربية والأجنبية العاملة في البلاد.

مصدر: الشركات العالمية لها الأفضلية في منافسة مثيلاتها المحلية

□ بغداد / وكالات

قال ممثل ائتلاف الشركة العراقية ساجر وشركة سايتم (sytem) الايطالية صاحب محمد سجاد إن خبرة الشركات العالمية أعطاها "الأفضلية" لمنافسة مثيلاتها العراقية في جولات تراخيص النفط، مبديا حرص ائتلافه في أن يكون المساهم الأكبر في بناء العراق والمشاركة في تدريب كوادره.

وأضاف سجاد لوكالة (أصوات العراق) خلال مشاركته في معرض النفط والغاز الذي يقام في البصرة أن الشركات العالمية "لها خبرة جيدة في مجال التنافس على جولات تراخيص النفط، ما يعطيها أفضلية على الشركات العراقية، واستدرك "لكن هناك شركات عراقية تستطيع المنافسة لأنها اكتسبت خبرة من خلال عملها مع الشركات الأمريكية والأجنبية الأخرى خاصة بعد عام ٢٠٠٣.

وتابع سجاد أن القاعدة الاجتماعية للشركات العراقية وعلاقاتها مع المجتمع العراقي "يجعلها منافساً مهما للشركات الأجنبية، باعتباره عاملا مهما للدخول في مجال النفط والغاز في العراق"، وتابع "نحن كشركة نحرص على إشراك العراقي في كل الأعمال التي نحصل عليها هنا.. كما حصل في العقد الذي حصلنا عليه مع شركة أيني الايطالية ببناء مجمع بكلفة ٥٠ مليون دولار يسع لـ٥٠٠ شخص حرصنا فيه على إدخال شركاء عراقيين في أعمال هذا العقد".

وبين أن ائتلاف الشركة العراقية "وقع على عقد مع شركة ايني الايطالية التي تعمل في حقل الزبير النفطي لبناء مجمع سكني لموظفي الشركة في الرميلة الشمالية، بالإضافة إلى بناء مخازن ومكاتب"، وأردف "كما ستفتح شركتنا في العام المقبل مكتبا لها في البصرة، على أن يتم لاحقا فتح معاهد تدريب للكوادر العراقية من المهندسين والفنيين"، مشيرا إلى أن شركته "مسجلة كشركة عراقية في وزارة التجارة، لكن شركة سايتم هي المساهم الأكبر فيها".

و قال صاحب إن "العمل موزع إلى ثلاثة محاور، أهمها الحفر، ولها فروع في ٧٠ دولة وأسهمها مطروحة في بورصتي كل من ايطاليا وأمريكا"، مشيرا إلى أن الشركة "لا تتنافس في جولات التراخيص، وإنما تقدم عروضا للحصول على مناقصات من الشركات العالمية التي تعمل في الشمال والجنوب".

وذكر صاحب أن شركة sytem "لها باع طويل في خدمات النفط والغاز والحفر وتجهيز المولدات الثقيلة، وقد دخلت العراق منذ ٦٠ عاماً وقامت بمد شبكة أنابيب في الشمال والجنوب"، وأردف "وبعد عام ٢٠٠٣ قررت الشركة العودة للعراق فقامت بتأسيس شركة عراقية باسم شركة ساجر وكانت شركة sytem المساهم الأكبر فيها".

"وانطلقت، الخميس، الماضي على أرضية المعرض التركي بميناء المعقل، فعاليات معرض النفط والغاز حضرته مئات الشخصيات الرسمية والمسؤولين الحكوميين ومدراء الشركات في مقدمتهم وزير النقل والمواصلات وحكومة البصرة المحلية وسفيري الكويت وتركيا والقنصلين البريطاني والأمريكي، بالإضافة إلى مساهمة أكثر من ٣٠ دولة أجنبية وعربية في أعمال المعرض.

جمهورية العراق / وزارة الاعمار والاسكان / شركة آشور العامة للمقاولات الانشائية

اعادة اعلان مناقصة رقم (٧٩) / ٢٠١٠

تعلن شركة آشور العامة للمقاولات الانشائية احدى تشكيلات وزارة الاعمار والاسكان الكائنة في شارع النضال/ بارك السعدون/ مقابل القصر الابيض عن وجود مناقصة سرية لنقل قير سيالي درجة (٤٠-٥٠) من مصفى الدورة الى معامل ميسان (نيكاتا، كميت، قلعة صالح) وبكمية (١٠٠٠) طن. يرجى من الناقلين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين الاشتراك في المناقصة مراجعة مقر الشركة/ قسم الشؤون القانونية او ادارة مشاريع ميسان لغرض الحصول على مستندات المناقصة لقاء مبلغ مقداره (-/١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابلة للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان وعلى المناقص تقديم المستمسكات المدرجة لاحقاً مع عطائه وسوف يهمل كل عطاء غير مستوفي للشروط المطلوبة علماً بان آخر موعد لقبول العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الاربعاء المصادف ٢٠١٠/١١/٢٤.

١- هوية اتحاد الناقلين مجددة لعام/ ٢٠١٠. ٢- تقديم تأمينات اولية بمبلغ (١٪) من مبلغ العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان مرفق معه كتاب صحة صدور من المصرف المعتمد لامر شركة اشور العامة للمقاولات الانشائية وبمدة نفاذ العقد (دون تحديد مدة). ٣- تثبيت عنوان المقاول بالكامل مع ارفاق صورة من بطاقة السكن البطاقة التموينية. ٤- تقديم براءة ذمة من قبل الهيئة العامة للضرائب نسخة اصلية معنونة الى الشركة. ٥- قائمة بالاعمال المماثلة مصدقة من قبل الجهات ذات العلاقة. ٦- لا يقبل أي تحفظ يقدم من قبل المقاول. ٧- تقديم بيانات مالية مدققة من قبل محاسب قانوني. ٨- يتم التقديم في مقر الشركة حصراً ومن قبل المقاول. ٩- يقدم العطاء في ظرفين (فني+تجاري).

المدير العام لشركة آشور العامة للمقاولات الانشائية

إعـــلان

وزارة الصحة / الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصتين أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh-gov-iq) علما أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون $ هو (٥٠٠،٦٠) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون $ هو (١٢١،٠٠٠) مائة وإحدى عشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وعلى أن يتم إرفاق العروض المقدمة (الأعمال المماثلة) أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة ١٪ من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علما أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وعلى من ترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية البالغة ٥٪ من قيمة العقد وعلى شكل خطاب ضمان أو كفالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين آنفاً علماً إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد قبل سبعة أيام من موعد الغلق المثبت أدناه.

We would like to invite you to participate in the below tenders which include supply (the items mention in list) that including with present account and to knowledge about the requested document ،please visit our website (www.kim-moh.net) and the ministry website(www.moh-gov-iq) Please note that the price of tender documents is (60،500 I.D) unreturrnable for the invitations less than from 1 million $ and that the price of tender documents is (121،000 I.D) unreturrnable for the invitations more than from 1 million $ and who relegated the tender on him will bear the announcement fees and it should be attached the presented offers (the sum actions) bid bond the insurance should be 1% from value offer will submit as credit letter or certified cheek or bank guarantee or loan documents that issued by governments banks ، the payment will be (according to tender condition) and transportation way (CIP) or according to conditions and the company not committed to accept the lower tenders and the bidder has to present the legal insurance (5%) from contact value as letter or certified check or bank guarantee or loan document that issued by governments banks and for knowledge you can visit the ministry and our website that mentioned above the conference the special with answers the participant's questions ، with hold before 7 days from the closing date that specify bellow.

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date
1-	21/2010/28	VACCIN ICEPACK CHEST FREEZER (مجمدات حفظ اللقاح)	29/11/2010	19/12/2010
2-	21/2010/29	VACCINE ICLINED REFRIGERATER (ثلاجات حفظ اللقاح)	29/11/2010	19/12/2010

ملاحظة/ في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للدوام الرسمي هو أخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

المدير العام